

## خاتمة المستدرك

[ 414 ] من الخطأ. ورابعاً: إن نتيجة ما ذكره اختلاف نسخ التهذيب بالزيادة والنقصان في الاحاديث، وإلى الان ما رأينا أحدا ذكره أو نقله، والوجدان أيضا يشهد بخلافه، وهذا أمر لو كان لملا الدفاتر منه. رأيت فقيها احتج بحديث منه، فأنكره الآخر ورده بعدم وجوده فيه، فأجابه الثالث باختلاف النسخ وعتور الاول على النسخة المزيدة؟ ! مع أن كتاب التهذيب من الكتب المقروءة على المشايخ من عهد الشيخ إلى قريب من عصرنا الذي اندرس فيه علم الحديث، ولم يكن ليخفى هذا الاختلاف عليهم، وأما الاختلاف بوجود كلمة ونقصانها أو تبديلها بآخر (1)، فهذا مما يوجد في أكثر المؤلفات، فظهر من ذلك أن القياس على كتاب بحار شيخه في غير محله، فإن اختلاف نسخ البحار بالزيادة والنقصان أمر معلوم، حتى رأينا بعض مجلداته يزيد على مثله بخمسة آلاف بيت ولا يوجد تهذيب يزيد على الآخر بحديث واحد. الرابع: قال في اللؤلؤة - بعد ذكر عدد أحاديث الكافي والفقيه والاستبصار -: وأما التهذيب فلم يحضرنى عد ما اشتمل عليه من الاحاديث وإن لم يزد على أحاديث الكافي لم يقصر عنها، والاشتغال بعدها ليس من المهمات وإنما العالم (2)، انتهى. قلت: إن العلامة المجلسي (رحمه الله) قد عد أحاديث كل باب منه في شرحه عليه المسمى بملاد الاخير، إلا أن الموجود منه من أول الكتاب \_\_\_\_\_ (1) المراد: أو تبديلها بكلام اخر. (2) لؤلؤة البحرين: 396 - 394. (\*)